العلاقات العراقية – التركية في ضوء مذكرة التفاهم الأمني

م.م. زينب ضياء محمد امين م.م. علي هادي عبدالله
zainab.d@cis.uobaghda.edu.iq ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq
جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاتستراتيجية والدولية

الملخص : احتلت العلاقات العراقية– التركية مكانة مهمة ومؤثرة في الساحة الاقليمية ، والدولية ، والتي عكست رغبت الدولتين في إيجاد علاقات إيجابية، وذلك من خلال ابرام عدة اتفاقيات ثنائية وعلى كافة المستويات الجيوسياسية (الامنية،العسكرية،الاقتصادية)، وأهم هذه الاتفاقيات إتفاقية التعاون الامني والاستراتيجي بين الطرفين، والتي تبنت عدة بنود اهمها التعاون في مجال الطاقة والاقتصاد، وكذلك التعاون الامني بين الدولتين، نتيجة التقارب الجيوسياسي بينهما، اضافة الى التحديات، والمتغيرات التي شهدتها الساحة الاقليمية مما وجب على الدولتين تعزيز العلاقات بينهما، وذلك من خلال التبادل الدبلوماسي، والزيارات المتبادلة، والحوارات بين الجانبين .

كلمات مفتاحية (العراق، تركيا ، الاتفاق الامني ، التحديات الامنية)

Abstract:

Iraqi–Turkish relations occupied an important and influential position in the regional and international arena, which reflected the desire of the two countries to maintain positive relations, through concluding several bilateral agreements at all geopolitical levels (security, military, economic), and the most important of these agreements is the Security Cooperation Agreement The strategic agreement between the two parties, which adopted several items, the most important of which is cooperation in the field of energy and economy, as well as security cooperation between the two countries This geopolitical rapprochement results in differences, in addition to the challenges and changes witnessed in the powerful

arena, which affect the various geopolitical relations, through diplomatic exchange, visits, and dialogues between supporte

Keywords (Iraq, Türkiye, security agreement, security challenges)

المقدمة

لقد لعبت تركيا دوراً مهماً ورياديا في محيطها الاقليمي نتيجة الامكانيات الاستراتيجية التي تتمتع بها (العسكرية ،الاقتصادية،الامنية ، السياسية)، وهذا ما دفع بتركيا الى تقوية علاقاتها مع محيطها االاقليمي واهمها (العراق) كونه يشكل احد المحاور الاقليمية والامنية بالنسبة لتركيا، اذ تسعى تركيا الى توضيف جميع مقومات سياستها الخارجية في تعزيز علاقتها مع دول الجوار الجغرافي ومنها العراق، كونه احد الدول المهمه والمؤثرة في رسم سياسة تركيا الخارجية، اضافة الى التحديات والمتغيرات التي تشهدها المنطقة الاقليمية (الارهاب)، فبعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م بقيادة الرئيس التركي رجب طيب اوردوغان إذ عملت هذه الحكومة على توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها واهدافها المنشودة، اضافة الى توضيف قوتها الصلبة (العسكرية) تجاه اي تهديد يمس بأمن تركيا القومي، لذلك فقد احتل العراق مكانة مهمه ومؤثرة في المدرك الاستراتيجي التركي نتيجة التقارب الجيوسياسي، فضلاً عن ارتباطهما بعلاقات تاريخية، وثقافية، وحضارية مشتركة، كما وأن تركيا تشكل احد القوى الاقليمية المؤثرة في الصعيدين الاقليمي ، والدولي، فضلاً عن كونها حلقة ربط ما بين القارات الثلاثة (اسيا، وافريقيا، واوربا)، كما انها احد الدول المنظمة لاقوى الاحلاف العسكرية في العالم(حلف الناتو) مما جعل كلاً من الدولتين على تماس مباشر مع القضايا الاقليمية في المنطقة والتي تشكل احد التحديات التي تمس الامن القومي لكلا البلدين.

- **اهمية الدراسة:** تنطلق اهمية الدراسة من الامكانيات، والمقومات الاستراتيجية التي تتمع بها تركيا، والتي اسهمت وبشكل كبير في التصدي للتهديدات الامنية، اضافة الى تعزيز التعاون المشترك بينها وبين الجانب العراقي، والمتضمن مكافحة الارهاب، والتصدي للهجمات الارهابية (داعش) اضافة الى ضبط الحدود بينهما.

- **اشكاليات الدراسة:** تقوم اشكالية الدراسة على مجموعة من التساؤلات و وفق الاتي:

١. هل اثرت التحديات الامنية الاقليمية على الاستراتيجية الدفاعية التركية؟

٢. هل التعاون العراقي – التركي في الجانب الامني اسهم في التصدي للتهديدات الامنية المشتركة؟

٣. ماهي اهم البنود التي جاءت بها مذكرة التفاهم الامني المشترك بين العراق وتركيا وهل اثرت في رسم سياستها الخارجية؟

- **فرضية الدراسة:** تقوم الدراسة على فرضية مفادها (ان حجم التهديدات، و التحديات الداخلية، والخارجية، لاسيما ذات البعد الامني التي شهدتها المنطقة الاقليمية (العراق، تركيا) تتطلب من صانع القرار التركي، والعراقي وضع استراتيجية دفاعية تهدف الى تحجيم مخاطر التهديدات، اضافة الى تعزيز مكانتها وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، وهذا ما يتطلب من الحكومتين تعزيز تعاونهما ودورهما في مكافحة التهديدات الامنية (الارهاب، الهجرة غير الشرعية) .
- **منهجية الدراسة:** تقوم الدراسة على منهجين هما :

١. المنهج التاريخي: والذي يركز على البعد التاريخي في العلاقات العراقية – التركية وما شهدته هذه العلاقات من تعاونات على المستوى الاقليمي.

٢. المنهج التحليلي : يهدف هذا المنهج الى تحليل جميع مقومات القوة وكيفية توضيفها من قبل الجانب العراقي والتركي للوقوف بوجه التهديدات، والتحديات الاقليمية(الارهاب) .

- **هيكلية الدراسة:** تقوم هيكلية الدراسة على محوريين هما:

١. العلاقات العراقية – التركية في ضوء حكومة حزب العدالة والتنمية .

٢. التعاون العراقي – التركي في المجال الامني والعسكري.

المحور الاول: العلاقات العراقية – التركية في ضوء حكومة حزب العدالة والتنمية.

شهدت العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣م العديد من التحديات و اهما الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، إذ كان لتركيا موقفاً من تلك الحرب، إذ ابدت حكومة حزب العدالة والتنمية رفضها لتواجد العسكري الامريكي في العراق، إذ اكد المجلس الوطني التركي رفضه في نشر ما يقارب

٦٢٠٠٠ الف جندي امريكي على اراضيها للحرب ضد العراق، والواقع فأن موقف تركيا مختلفاً عن الموقف الامريكي وحربه مع العراق، فالكل منهما هدفاً يختلف عن الاخر، فهدف الولايات المتحدة الامريكية هو تغير النظام السياسي في العراق وهذا ما اكده وزير الدفاع الامريكي الاسبق دونالد رامسفيلد في تلك المدة، اضافة الى المصالح والاهداف الاستراتيجية الامريكية وكيفية تحقيق مطامعها في العراق(السيطرة على الحقول(النفطية)، وفي المقابل تطمح تركيا الى التدخل المباشر في العراق خصوصاً في مجال الامن وكذلك الطاقة كونهما يمثلان احد التحديات التي تمس الامن القومي التركي، وهذا ما جعلها في موضع تنافس مع الولايات المتحدة الامريكية خشية تركيا ان تترك الولايات المتحدة الامركية مهمه السيطرة على الحقول النفطية في العراق بيد الفصائل المسلحة الكردية وخصوصاً الحقول النفطية في محافظتي (الموصل ، كركوك) كونها يرتبطان مع تركيا بمناطق حدودية، اضافة الى ان اهم الحقول النفطية تمر عبر هاتين المنطقتين وصولاً الى الاراضي التركية، لذلك نجد الحكومة التركية تحاول ايجاد حلول لمشكلاتها الحدودية مع العراق من جهة والانخراط في الحرب الامريكية على العراق من جهة اخرى، لذلك فأن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن في ذلك الوقت بحاجة الى الجانب التركي في حربها مع العراق كونه احد الدول التي تحد العراق من الشمال واقتصرت حربها على الدخول من المناطق الجنوبية للعراق، وبعد الانسحاب الامريكي من العراق نجد الحكومة التركية لاتزال تبدي اهتماماً في الجانب الامني خصوصاً في علاقتها الاستراتيجية مع العراق، كون العراق يشهد تحديات امنية ومتغيرات اقليمية، واهم هذه التحديات هي وجود حزب العمال الكردستاني شمال العراق والذي يعد احد المهددات الرئيسية للأمن القومي التركي، اضافة الى سيطرة المجاميع الارهابية على مساحة كبيرة من الاراضي العراقية والسيطرة على الحقول النفطية (داعش)، والتي شكلت خطراً واضحاً على امن الطاقة التركي، لذلك نجد صانع القرار التركي يبحث عن تفعيل دور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، وتوطيد العلاقات بين الجانبين خصوصاً في الجانب الامني، والطاقوي، اضافة الى ابرام عدة اتفاقيات ثنائية من شأنها ان تحقق أمن واستقرار المنطقة كون العراق يشكل احد محاور الصراع والتنافس في المنطقة وان أمن تركيا مرتبطاً بالامن القومي العراقي[١] .

[١] نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ في بعدها السياسي و الامني ، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، العدد (٦٧) ، ٢٠٢١، ص٣٠٦-٣١٢.

وفي هذا الصدد اكد مسعود اوزكان نائب رئيس مركز البحوث الاستراتيجية في تركيا، ان تركيا اعتمدت وبشكل كبير على علاقتها الدبلوماسية، وعلى قوتها الناعمه بدل قوتها الصلبة في سياستها الخارجية تجاه العراق في المقابل فان الحكومة التركية تعد الاراضي العراقية المحايدة لها مصدر تهديد لامنها كونها تدرك خطر حزب العمال الكردستاني الذي يأتي عبر الاراضي العراقية في الوقت نفسه فهي تدعوا الى الانفتاح على دول جوارها الاقليمي ومنها العراق والانخراط في تعاونات اقتصادية، واخرى عسكرية، وامنية ، لتحقيق مصالحها واهدافها الجيوسياسية في المنطقة[٢]، لذلك نجد هنالك عوامل عدة مؤثرة في العلاقات العراقية – التركية فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م اعادت الحكومة التركية صياغة توجهاتها الاستراتيجية الخارجية تجاه العراق و اضافت ابعاد جديدة في سياستها الخارجية تجاه العراق، ولعل ابرز هذه الابعاد هو نجاح تركيا في حل مشكلاتها مع العراق وبشكل نسبي ووفقاً للاستراتيجية التي تبنتها تركيا في سياستها الخارجية والتي تقوم على اساس مبدأ (تصفير المشكلات)، والتوجه نحو الاتفاق والتعاون في كافة المجالات، حيث تسعى تركيا الى تحويل التعاون في الشرق الاوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة الى واقع راسخ ومؤثر في المدى البعيد، إذ ترى تركيا أن مصالحها و اهدافها مرتبطة مع الدول الاقليمية ومنها العراق، اضافة الى ذلك فأن اي تهديد او مشكلة اقليمية فهي مشكلة تخصها ايضاً واحد المصادر المهمة في حلها[٣]،

لذلك فقد ارتكزت السياسة الخارجية التركية وبعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا على خمس محاور اساسية والمتمثلة بما يلي[٤]:

١. حل المشكلات العالقة بين تركيا ومحيطها الاقليمي (العراق) ووفقاً لمبدأ تصفير المشكلات، وبالتالي خروج تركيا من نمط البلد المحاط بالمشكلات والدخول في نمط العلاقات والتعاونات مع دول الجوار ومنها العراق.
٢. اتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد تهدف الى تحقيق المصالح والاهداف لكلا البلدين.

---

[٢] احمد داود اغولو، العمق الاستراتجي،الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ٢٠١٤، ص ٣٧.
[٣] حامد محمد طه السويدي ، العلاقات العراقية – التركية : العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد(٨)، المجلد، (٢٤)، العراق ،٢٠٢٠، ص٩.
[٤] محمد نور الدين ، السياسة الخارجية :اسس ومرتكزات تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٠، ص ١٣٨.

٣. تفعيل الدور الدبلوماسي واعادة تفعيل دور تركيا الاقليمي وابراز مكانتها واهميتها في الساحة الدولية.
٤. توضيف القوة الناعمة بدل من القوة الصلبة في رسم توجهاتها الاستراتيجية تجاه محيطها الاقليمي.

المحور الثاني : التعاون العراقي – التركي في المجال الامني والعسكري

لقد احتل العراق مكانة مهمه ومؤثرة في السياسة الخارجية التركية نتيجة الموقع الجغرافي الذي يتمتع به اضافة الى الامكانيات، والمقومات التي عززت من دور العراق اقليمياً، لذلك فنجد تركيا احد الدول التي سعت لاستضافة مؤتمرات دول الجوار ومنها العراق للبحث في العديد من القضايا، واهمها سبل مكافحة الارهاب فيه اضافة الى المحافظة على وحدة اراضيه، كما و سعت الى عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية واهمها اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي بين الدولتين، حيث ان توقيع هذه المذكرة والتي وصفها وزير الخارجية في العراق فؤاد حسين بانها الاولى من نوعها في سياق العلاقات العراقية – التركية، إذ جاء توقيع هذه المذكرة في سياق اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون المشترك بين حكومتي العراق وتركيا والتي تم ابرامها اثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب اوردغان عام ٢٠٢٤م في بغداد، إذ تضمنت هذه المذكرة التعاون على الصعيدين الامني والعسكري بين البلدين، فضلاً عن تعزيز الدور التركي في مكافحة الارهاب، كما وشملت هذه الاتفاقية انشاء وحدات تدريب وتنسيق استخباراتي وامني بين الحكومتين، فضلاً عن فتح العديد من معسكرات التدريب المشتركة وذلك لغرض الاستفادة من الخبرات التركية ونقلها الى العراق، كما وحدد الطرفان الاهداف التي تقف خلف ابرام مذكرة التعاون الامني والمتمثلة بما يلي:[٥]

١. تعزيز الدور التركي في مجال مكافحة الارهاب في العراق (داعش).
٢. مواجهة التحديات الامنية والتي تمس الامن القومي لكلا البلدين (داعش، حزب العمال الكردستاني).
٣. إنها الوجود العسكري التركي على الاراضي العراقية، الامر الذي يشكل خرق لسيادة الدولة العراقية .
٤. تبادل الخبرات اللوجستية وتعزيز التعاون بين البلدين خصوصاً في مجال الاستخبارتي والمعلوماتي.
٥. انشاء مركز لتنسيق الامني المشترك وتحت اشراف خبرات مشتركة (عراقية ، تركية) .

[٥] افراح ثائر جاسم حمون، العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد(٣)، ٢٠١٧، ص٧.

٦. مكافحة الهجرة غير شرعية والهجرة عبر الحدود بين الدولتين.

وفي هذا السياق فيمكن استعراض حسابات الجانبين العراقي والتركي بشأن توقيع مذكرة التفاهم الامني بينهما على النحو الاتي:[٦]

اولاً: التعاون العراقي – التركي بشأن حزب العمال الكردستاني والذي يعد تهديداً للامن القومي التركي، فكانت اولى الخطوات العراقية هو ان مجلس الامن القومي العراقي صنف هذا الحزب على انه محظوراً وحل ثلاث احزاب تابعة له (حزب الحرية، حزب الديمقراطية، حزب الايزيدية)، وفي المقابل تحديد الوجود التركي العسكري في شمال العراق، فضلاً عن تسهيل التبادل الاستخباراتي بين الطرفين .

ثانيا: شرعنة الوجود العسكري التركي شمال العراق عبر منحة غطاء قانوني وسياسي، وذلك من خلال الاتفاق مع الجانب العراقي والذي تضمن تقليص الوجود العسكري شمال العراق، اضافة الى تحديد العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة التركية ضد حزب العمال الكردستاني من جانب والعمل على تعزيز التعاون بين الحكومتين خصوصاً فيما يخص دور تركيا في مكافحة الارهاب،والتظيمات الارهابية في العراق(داعش) من جانب اخر .

ثالثاً: اعلن الجانب العراقي على اهمية اعتماد الحوار الدبلوماسي لحسم المسائل والقضايا العالقة بين البلدين والذان يتمتعان بمقومات جيوسياسية واستراتيجية يمكن استتثمارها في تحقيق اهادفها وتطلعاتها المستقبلية .

رابعاً: يحرص العراق على استكمال مشروع طريق التنمية والذي يشكل الحلقة الاكبر في العلاقات العراقية – التركية والذي سيربط دول الخليج مع اوروربا عبر تركيا، وهذا ما سيتطلب من الجانبين التعاون لتحقيق الاهداف الاقتصادية اضافة الى توسيع حركة التجارة[٧].

ووفقاً للتصنيف العسكري لعام ٢٠١٩م حيث احتلت القوات العسكرية التركية المرتبة الثامنة بعد القوات المسلحة الامريكية في حلف شمال الاطلسي كما وقد احتل الجيش التركي وفقاً لتصنيف العالمي للقوات

---

[٦] فراس الياس ، مذكرة التعاون الامني بين العراق وتركيا الواقع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط ادناه : https://studies.aljazeera.net/ar/article/6011

[٧] العراق وتركيا .. نقلة نوعية في العلاقات الثنائية ، مقال منشور في سكاي نيوز،في ٢٣-ابريل ،٢٠٢٤، على الرابط : https://www.skynewsarabia.com/tag?s

المسلحة اقوى الجيوش عدداً وكفائتاً،إذ تقدر اعداد القوات المسلحة التركية حوالي (١.٢٠٦.٧٠٠) جندي، وحوالي ٦٣٩ الف مقاتل ، و ٧٨٧ الف أمن قوات الاحتياط، و ١٨٠ الف من التشكيلات العسكرية الاخرى، (درك، حرس وطني)[٨] اضافة الى القوات العسكرية المنتشرة لها في مدينة الموصل حيث تتمركز القوات العسكرية التركية في مخيم بعشيقة وبدأ هذا الانتشار يتزايد خصوصاً بعد سيطرة داعش الارهابي على العديد من الاراضي العراقية ، حيث وصل اعداد القوات المسلحة التركية في الاراضي العراقية ما يقارب ٦٠٠ جندي، بعد ما كانو ١٥٠ جندياً و٢٠ دبابه، وسرعان ما قوبل هذا التواجد بالرفض من قبل الجانب العراقي، حيث رفضت الحكومة العراقية التواجد العسكري على اراضيها وهددت برفع القضية الى مجلس الامن، مما ادى الى تقليص القوات التركية نتيجة الضغط المتواصل من قبل الحكومة العراقية، ووفقاً لعديد من التصريحات الصادرة من الحكومة العراقية، إذ اكدت هذه التصريحات ان الوجود التركي في العراق يذهب باتجاهين الاول الاتجاه السياسي والمتضمن الحفاظ على التوازن الاقليمي في المنطقة اما الاتجاه الثاني فهو اتجاه تاريخي يهدف الى احياء العثمانية الجديدة والتي نادى بها حزب العدالة والتنمية والتي تهدف الى السيطرة على محافظتي الموصل وكركوك وذلك من اجل الحفاظ على الحقوق التاريخية للدولة التركية وحماية المواطنين التركمان[٩].

ومما لاشك فيه فأن تركيا تسعى دائماً لتحقيق طموحاتها وذلك من خلال تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة الاقليمية اضافة الى تأمين بيئة اقتصادية وسياسية وامنية في محيطها الاقليمي[١٠] كذلك تعد احد اهم القوى بفعل موقعها الاستراتيجي والجيوسياسي المهم الذي جعل منها احد الدول الاقليمية المهمه والمؤثرة في امن المنطقة، فضلاً عن امكانيتها العسكرية والاقتصادية[١١].

---

[٨] ايمان دني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط، بعد الحرب الباردة، ط١، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ،٢٠١٩- ص٨٠.

[٩] احمد ذياب محمد ، الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس اوردوغان ، دار امجد للنشر والتوزيع ،ط١، عمان ، الاردن ، ٢٠٢٢، ص ١٨٠.

[١٠] علي حسين باكير ، الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ط١، ٢٠١٥،ص ٣٨.

[١١] جليل عمر علي ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط(١٩٩١-٢٠٠٦)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، العراق ،٢٠١١، ص٤٠.

ومن خلال ذلك تمكنت تركيا من لعب دوراً بارزاً ومهماً في مكافحة الارهاب وخصوصاً في المناطق المجاورة (العراق،سوريا) حيث أن الاداء الاستراتيجي التركي كان له دور مهم في توجيه ضربات عسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) والمتمركزة في مناطق عدة من العراق وسوريا، كما ان لحلف الناتو دوراً كبيراً خصوصاً وان تركيا احد دول الاعضاء والتي تمكنت من التدخل عسكرياً في العراق وسورياً خصوصاً من ناحية تعزيز الامكانيات العسكرية وكذلك تقديم كافة اشكال الدعم اللوجستي للمؤسسات الامنية واستمر هذا الدعم تحت عنوان (درع الارهاب والدفاع ضده)، فضلاً عن انشاء قواعد عسكرية داعمة وساندة للجيش العراقي إذ تعمل هذه القواعد على اعداد وتدريب القوات المسلحة بالتعاون مع القوات المسلحة العراقية، لذا فأن تركيا تعد احد الدول المساهمة في مكافحة الارهاب نتيجة ما تتمتع به من مقومات القوة والمتمثلة بالموقع الجيوسياسي اضافة الى الامكانيات العسكرية والاستخباراتية والتي اثرت وبشكل كبير في امن واستقرار المنطقة[١٢].

كما وتقوم العقيدة العسكرية لاي دولة على عنصرين مهمين وهما:[١٣]

١. القيادة السياسية ويقتصر دورها في توجيه القوات العسكرية المسلحة لغرض تحقيق الامن القومي للدولة وكذلك الوقوف بوجه التهديدات الداخلية والخارجية التي تطرأ على الدولة، فضلاً عن دخولها في احلاف عسكرية تستطيع من خلالها تقوية وجودها العسكري خارج حدود الدولة بما يتلائم مع امكانياتها ومقوماتها الاستراتيجية (العسكرية، السياسية، والاقتصادية) ومدى تاثيرها في الساحتين الاقليمية ، والدولية.
٢. القيادة العسكرية: وتضم القادة العسكريين المختصين في المجال العسكري ويقتصر دورهم على ترسيخ المبادئ العامة المختصة بالقيم العسكرية وكيفية احلال هذه المبادئ في اوقات السلم والحرب.

اما بالنسبة للعقيدة العسكرية التركية فقد حافظت تركيا منذ دخولها الى حلف شمال الاطلسي (حلف الناتو) على مكانتها العسكرية رغم اختلاف الانظمة والحكومات التي مرت بها الدولة التركية (العلمانية،

[١٢] معمر منعم العمار، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ،ط١، دار الحكمة ،بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤٠٧-٤١٥.
[١٣] ايمان ابراهيم ، العقيدة العسكرية التركية الجديدة، مركز الحقول للدراسات والنشر،لبنان ، بيروت ،٢٠١٦،ص ٤٤.

الاسلامية) بالرغم من هذا التباين الا ان العقيدة العسكرية التركية حافظت على مكانتها داخل المجتمع والنظام التركي[١٤] .

إذ تقوم عقيدة القوات المسلحة التركية على اربعة مرتكزات اساسية متمثلة بما يلي:[١٥]

١. الردع :وذلك لغرض الوقوف بوجه المخاطر والتهديدات الاقليمية فضلا عن الحفاظ على امن تركيا القومي وزيادة قدرتها الدفاعية للوقوف بوجه الهجمات الارهابية .
٢. المساهمة العسكرية في ادارة الازمات وحلها إذ يعد الجيش التركي احد اهم الجيوش في العالم والذي ترتكز عقيدته على الحفاظ على امن و استقرار تركيا وحفظ السلام في المنطقة، اضافة لكون تركيا احد اعضاء حلف الناتو فتقع على عاتقها مهمات عديدة منها حفظ السلام وحل النزاعات الاقليمية والدولية[١٦].
٣. دفاع متقدم : ويعد اهم المهام التي يقوم بها الجيش التركي والتي تتضمن تشخيص المخاطر والتهديدات قبل وقوعها ومحاولات التصدي لها .
٤. الامن الجماعي ويمكن تحقيقه من خلال دخول الجيش التركي في العديد من الاحلاف العسكرية سواء كانت اقليمية او دولية بغرض ترسيخ فرص التعاون بين الدول والوقوف بوجه التهديدات الخارجية.

لذلك نجد حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى دائماً الى تطوير قدرتها العسكرية وتحقيق مكانة مهمه على الصعيدين الاقليمي والدولي اضافة الى امتلاكها جميع مقومات القوة والتي مكنتها من فرض سيطرتها على المناطق الحدودية والتي ترتبط معها بمصالح مشتركة(العراق– سوريا) فضلاً عن ارتباطها بتحديات مشتركة (الارهاب)[١٧].

---

[١٤] نزار اسماعيل الحيالي ، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٥٦)، ٢٠٢٠،ص١١.
[١٥] ايمان ابراهيم، العقيدة العسكرية التركية الجديدة، مركز الحقول للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠١٦، ص٤٤.
[١٦] علي حسين باكير، مصدر سابق، ص ٣٩.
[١٧] رنا عبدالعزيز ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان ، ٢٠١٦،ص١٧٣.

وتمكنت الحكومة التركية من تحقيق الاكتفاء الذاتي خصوصاً في مجال التسليح العسكري والتصنيع الدفاعي فضلاً عن زيادة قدراتها العسكرية والمتضمنة صناعة الاسلحة، نتيجة التطور التكنولوجي الحاصل، إذ انها تعمل على توظيف العامل التكنولوجي في جميع مجالات التسليح العسكري والدفاعي [١٨].

كما ان الاستراتيجية العسكرية التركية نجدها تستند على عدة اهداف والمتمثلة بما يلي[١٩] :

١. العمل على تطوير الصناعات العسكرية التركية وتلبية كافة احتياجات القوات العسكرية، فضلاً عن جعل الصناعات العسكرية احد اهم العوامل المؤثرة في تنمية وتطور الاقتصاد التركي.
٢. المساهمة في حفظ السلام والاستقرار في المحيطين الاقليمي والدولي وذلك من خلال انتهاج استراتيجيات مؤثرة في صنع السلام.
٣. استخدام قوتها الناعمة والصلبة في التأثير في محيطها الاقليمي والدولي فضلاً عن تحقيق مصالحها الاستراتيجية .
٤. انشاء قواعد دفاعية وعسكرية مشتركة من اجل التصدي للتهديدات والهجمات الخارجية.
٥. العمل على ترسيخ مبدأ التعاون مع الدول الحليفة وذلك من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات التعاونية اقليمية ودولية فيما يخص مجال التسليح والتصنيع العسكري و وفقاً لتطورات التكنولوجية التي طرأت على مجال التسليح.

ومن خلال الاهداف اعلاه يمكن القول ان الحكومة التركية بقيادة الرئيس (رجب طيب اوردوغان) استطاعت من تطوير قدرتها الدفاعية والعسكرية وذلك من خلال عدة تعاونات اقليمية واخرى دولية، اضافة الى تحقيق عدة تعاونات مع دول جوارها الجغرافي (العراق) والتي تضمن التعاون في عدة مجالات اهمها المجال الامني وكذلك المجال الاقتصادي.

[١٨] عايدة العلي ، الدور التركي في الشرق الاوسط الجديد ،ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، لبنان، ٢٠١٧، ٣٤.
[١٩] احمد ذياب ، المصدر السابق، ص٥١.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم فان العلاقات العراقية – التركية من اكثر العلاقات تأثيراً للامن القومي فبحكم التقارب الجيوسياسي بين البلدين الامر الذي اثر وبشكل كبير في امن واستقرار العراق، حيث ان تركيا اليوم تطمح الى تحقيق اهدافها ومصالحها في المنطقة وهذا لا يتم مالم تكون هنالك علاقة ايجابية مع دول جوارها ومنها العراق لغرض تحقيق مصالحها المنشودة، وهذا ما دفع الجانبين لابرام عدة اتفاقيات تعاونية امنية واخرى اقتصادية تهدف الى تحقيق مصالح كل منهما،ومن اجل بناء علاقات وطيدة لابد ان يعمل كلا الطرفين على تجاوز الازمات العالقة بينهما بالاضافة الى ان العراق يشكل اهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي التركي كونه احد الدول النفطية واحد الاسواق المهمه للبضاعة التركية بالاضافة الى التحديات والمتغيرات التي يشهدها العراق (الارهاب، حزب العمال الكردستاني) الامر الذي دفع الجانبين الى ترسيخ التعاون بينهما بهدف تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة.

المصادر

١. نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ في بعدها السياسي و الامني ، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، العدد (٦٧) ، ٢٠٢١.

٢. احمد داود اغولو، العمق الاستراتجي،الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ٢٠١٤.

٣. حامد محمد طه السويدي ، العلاقات العراقية – التركية : العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد(٨)، المجلد، (٢٤)، العراق ،٢٠٢٠.

٤. محمد نور الدين ، السياسة الخارجية :اسس ومرتكزات تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٠.

٥. افراح ثائر جاسم حمون، العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد(٣)، ٢٠١٧.

٦. فراس الياس ، مذكرة التعاون الامني بين العراق وتركيا الواقع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط ادناه https://studies.aljazeera.net/ar/article/6011 :

٧. العراق وتركيا .. نقلة نوعية في العلاقات الثنائية ، مقال منشور في سكاي نيوز ،في ٢٣-ابريل ٢٠٢٤، على الرابط https://www.skynewsarabia.com/tag?s :

٨. ايمان دني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط، بعد الحرب الباردة، ط١، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ،٢٠١٩.

٩. احمد ذياب محمد ، الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس اوردوغان ، دار امجد للنشر والتوزيع ،ط١، عمان ، الاردن ، ٢٠٢٢ .

١٠. علي حسين باكير ، الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ط١، ٢٠١٥.

١١. جليل عمر علي ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط(١٩٩١-٢٠٠٦)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، العراق،٢٠١١.

١٢. محمد منعم العمار، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ،ط١، دار الحكمة ،بغداد، ٢٠٢٢.

١٣. نزار اسماعيل الحيالي ، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٥٦)، ٢٠٢٠ .

١٤. ايمان ابراهيم، العقيدة العسكرية التركية الجديدة، مركز الحقول للدراسات والنشر ، بيروت ،2016 .

١٥. رنا عبدالعزيز ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان 2016.

١٦. عايدة العلي ، الدور التركي في الشرق الاوسط الجديد ،ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، لبنان، ٢٠١٧.